من خصائص العربية

من خصائص العربية

ليس مصطلح الخصائص ولا نسبته إلى العربية بالأمر الجديد الذى يمكن أن ينسبه أحد المحدثين إلى نفسه ، فلقد ورد هذا المصطلح فيما كتبه السلف من بحوث في العربية وفي اللغة على حد سواء . فتكلموا في نظم العربية ، وفي متن اللغة ، فأحسنوا القول هنا وهناك ، فى خصائص هذا وذاك . ولو أن الأول لم يترك للآخر شيئاً لكن علينا أن نقنع من النشاط العلمى بالإعجاب بما وصل إليه السلف . وهو إعجاب لا نستطيع جحده على أى حال ، ولكن أبواب النظر العلمى ما تزال مفتوحة على مصراعيها لمن شاء أن يلج ، وما يزال حقل العربية مترامى الأطراف ، حافلاً باحتمالات العطاء لكل من يندب نفسه للمغامرة الفكرية فى مسالكه المطروقة وغير المطروقة على سواء .

ومن هنا كان بعض ما أقوله في هذه العجالة تحديثاً لفكرة قديمة ، وكان بعضه الآخر إنشاء لفكرة لم يتطرق إليها القدماء ، استعنت للوصول إليها بالسير في أضواء علم اللغة الحديث . وفيما يلى بعض الخصائص التى أود أن أسوقها فى هذا البحث :

أولا : درجة التنظيم :

العربية بنية جامعة مانعة ، شأنها في هذا الطابع شأن كل اللغات . ومعنى كونها جامعة أنها غانية بنفسها عما عداها ، فلها من أصولها وقواعدها ومعجمها ما يتيح لها أن تكون أداة للتواصل بين الناس ، دون أن تفتقر إلى أصل أو قاعدة من لغة أخرى . ومعنى كونها مانعة

أنها ترفض قبول هذه العناصر التى استغنت عنها بكمال ذاتها ، فهى ترفض أن تضيف إلى أقسام الكلم فيها ، أو إلى ضمائرها أو أدواتها أو قواعدها ، شيئاً جديداً . فتأبى مثلا أن تقدم الصفة على الموصوف ، أو أن تستخدم في الجملة الاسمية فعلا مساعداً ، وهلم جرا . ولو حدث شيء من ذلك لانهدت البنية وتحطمت ، ولم تعد النتيجة صالحة لأن توصف « بالعربية » والدليل على ذلك أننا نضن على اللهجات العامية بوصفها بأنها عربية ، لاختلاف البنية فيها عنها في العربية ، من حيث انعدمت في العاميات ظاهرة الإعراب ، وألقى عبء الكشف عن المعنى النحوى على الرتبة والتضام والمطابقة ، ونحوها من القرائن اللفظية أو المعنوية أو الحالية .

وهذه البنية العربية نظام كلى ، مكون من أنظمة فرعية ، على نحو ما نرى جسم الإنسان جهازاً أكبر ، مكوناً من أجهزة فرعية ، كالجهاز الهضمى والدورى والتنفسى والعصبى والإفرازى الخ . يتضافر بعضها مع بعض بأداء الوظائف الخاصة التى يصل الجسم الإنسانى بمجموعها إلى التوازن الحيوى المنشود . وهذه الأجهزة الفرعية لا استقلال لأحدها بوجود خاص ، ولايبرر تناول أى واحد منها بالدرس على حدة إلا إرادة الشرح والتفسير في سياق تشريحى أو فسيولوجي . أما في واقع الحياة فإن فصل واحد منها عن غيره يقضى على البنية كلها ، فيموت الإنسان بمافقد من وظيفة حيوية كانت لهذا الجهاز الفرعى .

كذلك العربية التى تمثل نظاماً مشتملاً على أنظمة فرعية ، كنظام الأصوات ونظام المقاطع ، ونظام النبر ، ونظام التنغيم ، ونظام المبانى الصرفية ، والإعراب والمطابقات ، والروابط ، والأدوات ، والرتب ، والتضام الذى يتمثل فى الافتقار والاختصاص والتنافى والتوارد الخ . غير

أن بنية العربية تختلف عن بنية الجسم الإنسانى من حيث السمة الدرجية التى تبدو عليها أنظمتها الفرعية . فليس من الممكن أن نتكلم في وظائف جهاز في جسم الإنسان دون أن يرد ذكر جهاز آخر أو ذكر وظيفة ما لهذا الجهاز الآخر ، بمعنى أن الكلام في الجهاز الإفرازى يقتضى إشارة إلى بعض وظائف الجهاز الهضمى ، كما يقتضى الكلام في الجهاز الهضمى كلاماً آخر في الوظائف الدورية ، والعصبية ، وهلم جرا ، دون أن يكون أحد هذه الأجهزة أسبق في الاعتبار من غيره ، ولا أدعى منه إلى السبق فى البحث والنظر . أما العربية فلا غنى عند إرادة البحث فى بنيتها عن البدء بالنظام الصوتى ، لأنه الأساس الذى ينبنى عليه الكلام فى كل نظام غيره ، كنظام المقاطع ، أو المبانى الصرفية ، أو الإعراب ، الخ . على حين يمكن لنا أن نتناول النظام الصوتى دون أن نضطر (حكم سبقه فى الدرجة) إلى الاشارة إلى أى من هذه الأنظمة ، وكذلك يبنى على أساس نظام المقاطع أى كلام فى النبر والتنغيم ، ويستغنى نظام المقاطع فى علاجه عن التفكير في النبر والتنغيم . وينبنى على التفكير في المبانى الصرفية كل كلام في النحو ، ولكن التصرف فى فهمه مستغن عن حقائق النحو . وتأتى ضرورة النظام الصرفى لتفكير فى النحو من أن النحو لابد أن يمهد له بالصرف ، فيبدأ الكلام فيه بأقسام الكلم وبيان الصيغ ، ومعانيها الصرفية ، كالطلب والصيرورة والمطاوعة الخ . وقد يحدد النحو شروطاً صرفية خاصة لبعض أبوابه ، فيجعل المفعول المطلق مصدراً من مادة الفعل ، والمفعول لأجله مصدراً من غير مادة الفعل ، والحال مشتقة ، والتمييز جامداً ، والفاعل بعد فعل مبنى للمعلوم ، ونائبه بعد فعل مبنى للمجهول ، وهكذا يصبح الصرف أسبق درجة من النحو. أضف إلى ذلك أن معظم القرائن النحوية ذات طابع صرفى فالمعانى التى تجرى عليها المطابقات معان صرفية ، كالتكلم والخطاب والغيبة ، والإفراد

والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير . والوسائل التى يتم بها ربط أواصر الكلام وسائل صرفية تنتمى إلى تقسيم الكلم كالضمائر والإشارات والأدوات . ولا يبقى من قرائن النحو ما يتجاوز المسرح الصرفى إلا الرتبة والتضام ، لأن هاتين القرينتين تتحققان بالكلمتين ، والصرف يبحث بنية العناصر المفردة . وهكذا تنتمى الرتبة والتضام إلى السياق النحوى ، وهو فوق الصرف درجة .

وعلى فهم النحو ، وبصحة التركيب ، ينبنى الكلام فى المعنى الدلالى العام للسياق ، والنظر فى أمور المناسبة البيانية ، على حين يستغنى النظر النحوى عن هذا المعنى الدلالى وتلك المناسبة البيانية ، فلقد يمكن للنحو أن يبارك جملة مثل : السماء تحتنا ، والأرض فوقنا ، أو تدحرج فلان من السفح إلى القمة ، أو باض الديك ، أو ذاب الحجر في الصوف ، فيتصدى النحو لإعراب هذه الجمل ، وينسب كل كلمة من كلماتها إلى معنى نحوى ما ، كالابتداء والخبرية والفاعلية الخ . ولكن هذه الجمل تفتقر إلى المناسبة البيانية ، فلا يمكن قبولها ، لما بين عناصرها من مفارقات معجمية ، جعلت الأقدمين يصفونها بما سموه « الإحالة » . أى التعارض مع المعهود أو المعقول أو كليهما على أن بعض المفارقات المعجمية قد يقصد لذاته ، استجابة لخاصية الاقتصاد في العربية ، على نحو ما سنرى من أمر المجاز بعد قليل .

ثانيا : الاقتصاد :

تتناهى الألفاظ والأنماط التركيبية ولا تتناهى المعانى ، ومن ثم يصبح على العربية أن تعبر بالقليل المتناهى عن الكثير غير المتناهى ، فإذا تحقق لها ذلك فقد تحقق لها الاقتصاد بعينه . ولقد عمدت العربية إلى اصطناع بعض الوسائل التى تمكنها من تحقيق هذه الخاصية ، ولعل

أشهر هذه الوسائل تعدد المعنى للمبنى الواحد ثم النقل ، وكلاهما يتحقق في النحو كما يتحقق في المعجم ، وسنعرض لهما على الترتيب . فإذا قلت الألفاظ والأنماط وكثرت المعانى فأولى باللفظ أو النمط الواحد أن ينسب إلى عدد من المعانى ، وقد تحقق ذلك فى النحو بواسطة معانى الصيغ ومعانى الأدوات . أنظر فى أى كتاب من كتب الصرف ولاحظ كيف تنسب المعانى المتعددة إلى الصيغة الواحدة كأن تصلح « استفعل » للطلب كاستخرج ، والصيرورة ، كاستحجر ، واعتقاد الشيء على صفة ما كاستصغر ، والمطاوعة كاستقام ، والاتخاذ كاستشعر ، وحكاية الشيء كاسترجع ، وقوة العيب كاستهتر ، والاستحقاق كاستحصد . وكأن تصلح « تفعل » للمطاوعة كتكسر ، والصيرورة كتحجر ، والاتخاذ كتوسد والتدريج كتجرع ، والتكلف كتصبر ، وهلم جرا . ثم انظر فى مغنى اللبيب لابن هشام ، أو الجنى الدانى لابن أم قاسم المرادى . أو رصف المبانى لأحمد بن عبدالنور المالقى ، وسترى كيف تتعدد المعانى النحوية للأدوات ، كأن تصلح ما للنفى والموصولية والتعجب والمصدرية الظرفية والشرط والزيادة والإبهام ، أو كأن تصلح إن للشرط والنفى والتخفيف من الثقيلة (أى التأكيد) والزيادة ، وكأن تصلح اللام الجارة لعدد من المعانى كما تصلح للام الأمر ، ونحو ذلك ، مما يكشف عن تعدد معنى العناصر الصرفية والنحوية . أما تعدد المعنى المعجمى فحسبك أن تنظر في أى معجم يخطر ببالك ، وسترى لكل كلمة مفردة عدداً من المعانى التى يمكن لها أن تؤديها بحسب ما ترد فيه من الجمل . انظر مثلاً إلى اختلاف معانى لفظ « ضرب » في الجمل الآتية : ضرب الأب ابنه ــ ضرب الله مثلا ــ ضرب له موعدا ــ ضرب له قبة ــ ضرب في الأرض ــ ضرب خمسة فى ستة ــ ضرب النقود ــ ضرب على العود ــ ضرب العيار

النارى ــ ضرب التليفون . فهذه معان عشرة ، وهناك غيرها لمن شاء أن يكون أكثر إحصاء وحصراً ولعل في ذلك مايشير إلى خاصية الاقتصاد في العربية .

أما الحيلة الثانية التى تحتال بها العربية على مواجهة تناهى الألفاظ والأنماط وعدم تناهى المعانى ، فهى ظاهرة « النقل » التى تبدو أيضا في النحو والمعجم . ولقد فطن النحاة إلى بعض مظاهر النقل في النحو ، فأشاروا إلى العلم المنقول عن الفعلية كيزيد ، أو الوصفية كصالح ، أو المصدرية كنصر ، واستعملوا ذلك في تدريباتهم كحين يقولون مثلا : لو سميت رجلا « الى » فكيف تثنيه وتصغره ، الخ . وأشاروا إلى التمييز المنقول عن الفاعل كطاب محمد نفسا ، وعن المفعول نحو زرعت الأرض شجرا ، كما فطنوا إلى نقل نمط التركيب الخبرى إلى معنى الدعاء ، ونقل التركيب الاستفهامى إلى الانكار أو التقرير أو العرض أو التحضيض . ولكنهم كذلك طبقوا ظاهرة النقل دون اشارة إلى هذا المصطلح في حالات أخرى ، كقولهم في ما التعجبية إن أصلها الاستفهام وقد أشربت معنى التعجب (أى نقلت إلى التعجب) ، وكدعواهم اسمية بعض أدوات الشرط والاستفهام ، وكجعلهم الضمير أداة فصل فى نحو محمد هو قائم . غير أن ظاهرة النقل في النحو أوسع انتشاراً من ذلك ، ولكن المقام لايتسع هنا لبسط القول فيها ، ومن ثم نورد أشارات عابرة تمثل لها . فمن ذلك أن الاسم المبهم ينقل إلى معنى الظرفية نحو يوم الجمعة أمام المسجد فيسمى ظرفا متصرفا ، وينقل المصدر إلى معنى اسم المفعول نحو هذا من نسج الخيال ، ومعنى اسم الفاعل نحو « قل أرأيتم ان أصبح ماؤكم غورا » وإلى معنى فعل الأمر نحو ضربا زيدا وإلى الدعاء نحو اللهم غفراً ، وإلى الإفصاح كأن تحيي إنساناً بقولك « سلاماً » وينقل اسم

الجنس إلى الوصفية نحو « هذا رجل » أى متصف بالرجولة ، واسم الشخص إلى صفة نحو « حاتم الجود » ، أو « مأمون العصر الحديث » أو ينقل اسم العلم أو الكنية أو اللقب إلى اسم جنس ، نحو « قضية ولا أبا حسن لها » . هذا بالنسبة لنقل الاسم . أما الوصف فقد ينقل إلى العلمية كصالح وأحمد ، ومحمد ومحمود ، وينقل التفضيل منه إلى التعجب بإيراده بعد ما ، فيقال ما أحسن هذا وينقل فعيل إلى معنى فاعل كقدير ، أو مفعول كقتيل ، أو ينقل إلى استعمال الفعل نحو « الله أعلم حيث يجعل رسالته » ، أى الله يعلم . وأما الفعل فقد ينقل إلى العلمية كيزيد ويشكر ، أو ينقل إلى أداة نسخ نحو « كان زيد قائما » أو ينقل المتعدى منه إلى اللزوم نحو : « أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن » أو ينقل اللازم منه إلى التعدية نحو قول على رضى الله عنه : « ان بشرا قد طلع اليمن » وقد ينقل الفعل إلى معنى الوصف نحو هذا رجل يفهم ، أو رجل يغنى ، وقد تنقل الاشارة إلى الظرفية نحو اجلس هنا ، أو ينقل الضمير إلى التحذير نحو إياك والكسل ، أو ينقل ضمير الشخص إلى الإشارة نحو : « لايحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم » ، أى « هذا البخل خيرا لهم » . وقد ينقل الظرف إلى الشرطية نحو « أينما تولوا فثم وجه الله » ، أو الاستفهام « أين محمد » أو الإفصاح نحو دونك هذا . أما الأدوات فقد اشتهر أن بعضها يحل محل بعض وينوب بعضها عن بعض ، كما أن الأداة قد تتحول إلى الافصاح نحو عليكم أنفسكم وهكذا نرى النحاة يتناولون بعض مظاهر النقل تحت مصطلح النقل ، وبعضها تحت « الإشراب » ، وبعضها تحت « النيابة » ، كما في الأدوات ، وكما في قول ابن مالك في المفعول المطلق « وقد ينوب عنه ما عليه دل » ولكنهم أغفلوا الكلام فى معظمها على نحو ما رأينا ، فعالجوها علاجاً على غير

أساس النقل .

ذلك هو النقل في النحو . وأما النقل فى المعجم فهو ما نسميه المجاز . فالمجاز « نقل » بحكم التعريف ، لأنه نقل اللفظ من معناه الحقيقى إلى معنى آخر ليس له بحكم وضعه ، وذلك بواسطة علاقة فنية تربط بين اللفظ ومدلوله المجازى ، وقرينة تمنع أى توهم لأن يكون المدلول المجازى مقصوداً على الحقيقة . وما دام اللفظ المفرد ينسب إلى المعجم ، فقد صح لى أن أصف هذا النقل بأنه معجمى وإن كان البحث فيه من اختصاص علم البيان ، لأن علم البيان في الحقيقة علم « التكتيك » المعجمي إن جاز هذا التعبير . وهذه العلاقة الفنية المذكورة قد تكون سببية (السبب أو المسبب) ، أو كمية (الكل أو البعض) ، أو زمانية (ما كان وما يكون) ، أو مكانية (الحال والمحل) ، أو تشبيهية ، فيأتى عنها مجاز مرسل في الحالات الأربع الأولى ، ولغوى في الحالة الأخيرة . وكل ذلك مفصل في علم البيان ، فلا داعى للخوض فيه .

أما القرينة فمناطها المفارقة المعجمية بين اللفظين ، وقد أشرنا إليها منذ قليل حين ضربنا الأمثلة التى فيها السماء تحتنا والأرض فوقنا الخ . وإذا كانت الأمثلة التى ضربناها تتأبى على أى علاقة فنية فلا يمكن ترويضها بالمجاز ، فإن أمثلة أخرىٰ يمكن تطويعها للاستعمال الفنى المجازى خدمة لخاصية الاقتصاد في العربية ، لأن هذه الأمثلة يمكن فيها إنشاء علاقة فنية تحل محل العلاقة العرفية . فإذا قلنا : « باعوا آخرتهم بدنياهم » ، فإن القرينة تتمثل في المفارقة المعجمية بين البيع وبين الآخرة والدنيا ، فلا الآخرة سلعة على الحقيقة ، ولا الدنيا ثمن لهذه السلعة ، ومن ثم تقوم القرينة على عدم إرادة الحقيقة وعلى إرادة المجاز . ومن هنا نبدأ في

الكشف عن العلاقة الفنية التى قام عليها هذا المجاز وسرعان ما نعرف أنها علاقة تشبيهية ، من حيث شبهنا الاستبدال مطلقاً بالبيع (لأنه استبدال من نوع خاص) ، ثم حذفنا المشبه وهو مطلق الاستبدال ، وأقمنا المشبه به (وهو البيع) مقامه ، ثم اشتققنا من البيع « باعوا » ، وأردنا « استبدلوا » فكان ذلك المجاز على نية الاستعارة التبعية . وهكذا نرى تعدد المعنى من جهة والنقل من جهة أخرى ، وسيلتين من وسائل احتيال اللغة للتعبير عن معان لم توضع لها ألفاظ خاصة . وتلك سمة من سمات خاصية الاقتصاد في العربية .

ومن مظاهر الاقتصاد في العربية غير ما تقدم ميلها إلى التركيز . ويتجلى ذلك فى أمور : منها نبذ استعمال الأفعال المساعدة في التعبير عن علاقة الإسناد في الجملة الاسمية ، لأن العربية تفضل أن تعبر عن هذه العلاقة بقرائن أخرى ، كرفع المبتدأ والخبر ، وتعريف المبتدأ إلا عند أمن اللبس ، وتقديمه على الخبر إلا أن يدعو إلى عكس ذلك داع من المعنى نحو في الدار رجل ، أو من المبنى نحو أين زيد أو فى الدار صاحبها .

ويتجلى التركيز أيضا في الإضمار بمعنييه كليهما : المعنى الذى يكون فيه الإضمار ضد الذكر ، والمعنى الذى يكون معه ضد الإظهار ، فأما المعنى الذى يجعل الإضمار ضد الذكر فيتجلى فى أمور كثيرة : منها إضمار الأدوات فى مواضع بعينها ، كإضمار « أن » وإضمار اللام ، ونزع الخافض ، وإضمار الفعل في كل موضع يحتمل المعنى فيه فعلاً لا يظهر أبداً . وقد عبر النحاة عن هذا الموضع من الإضمار بعبارة « وجوب الحذف » ، وهى عبارة غير دقيقة لأن ذكر لفظ « الحذف » يوهم أن المحذوف كان في الجملة ثم أزيل منها وجوباً ، وذلك واضح البطلان . ومعنى ذلك أن الإضمار ووجوب الحذف يتساويان في فهم

النحاة بأحد معانى الإضمار ، فإذا قلت لأحد : أهلاً وسهلاً ، فالاسمان منصوبان بفعلين مضمرين ، أو بفعلين محذوفين وجوباً ، تقديرهما قصدت أهلاً وحللت سهلاً . وأما بمعنى « ضد الاظهار » فالمقصود قيام الضمير مقام الاسم الظاهر . وشرط ذلك أن يكون بين الضمير ومرجعه تطابق معجمى ، وتطابق إشارى . فإذا قلت : كان لى صديق وفقدت صديقا ، فبين اللفظين تطابق معجمى ، لأن معناهما يلتمس تحت مدخل واحد من مداخل المعجم ولفظهما متحد الصورة . فإذا كان الصديق الثانى هو نفسه الصديق الأول فإنك تستطيع الإضمار ، فتقول : « وفقدته » ، كما تستطيع أن تلحق به أل ، وتضيفه إلى الياء . وكل ذلكِ من صور التركيز حتى بالنسبة لإلحاق أل : لأنك حذفت من الكلام عبارة « المذكور » ، لأن التقدير «وفقدت الصديق المذكور » . ومثله الإضافة إلى الياء ، إذ التقدير : « صديقى هذا » أو المذكور ، أو الذى سبق ذكره الخ . غير أن أخصر ذلك جميعا هو إحلال الضمير محل الظاهر في قولك «وفقدته » وأخصر من ذلك الحذف مطلقاً ، والاستتار فى ضمائر الرفع ، ويصر النحاة على أنه لاحذف إلا بدليل ، ويؤيد ذلك ابن مالك بقوله : « فزيد استغنى عنه إذ عرف » وقد يكون دليل الحذف معنى ، كالحذف فى بسم الله الرحمن الرحيم ، أو حالاً ، كأن تمد يدك بكتاب إلى صديق وتقول : « خذ » أو مبنى كما سبقت الإشارة إلى كلام ابن مالك ، الذى يجرى تمثيله على النحو التالى :

من عندكما ؟	زيد	والمحذوف « عندنا »
كيف زيد ؟	.... دنف	والمحذوف « زيد »

والقرينة في كليهما سبق الذكر ، لأن « عند » ذكرت في السؤال

الأول ، فحذفت في جوابه ، و « زيد » ذكر فى السؤال الثانى ، فحذف في جوابه . وكذلك تحذف الضمائر عند الربط بها إذا أمن اللبس ، اعتماداً على وضوح المرجع ، نحو : هذا هو الكتاب الذى قرأت . وقد يختص الفعل بمفعول معين ، فيحذف هذا المفعول لوضوحه ، كما فى قوله تعالى : « فلما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون .. ووجد من دونهم أمرأتين تذودان .. قال ما خطبكما قالتا لا نسقى ... حتى يصدر الرعاء ... وأبونا شيخ كبير فسقا لهما ... »[1] كل ذلك من وسائل التركيز ، ومنها كذلك استتار ضمائر الرفع ، اعتماداً على المطابقة التى بين الفعل ومرجع الضمير . فإذا قلنا : « زيد قام » ، فإن إسناد الفعل إلى المفرد المذكر الغائب يجعله خالصاً لزيد ، حتى ليصبح ذكر الضمير إطناباً ، فلا يظهر إلا عند إرادة التوكيد به ، أو العطف عليه . ولوضوح الإفراد والتذكير والغيبة (وهى معانى الضمير هنا) فى صورة الفعل لم يقل النحاة إن الضمير محذوف ، ولكنهم نسبوا إليه الاستتار في لفظ الفعل ، فكأن هذا اللفظ يحمل أدلة وجود ضمير لم يظهر ، وهذه الأدلة هى الإفراد والتذكير والغيبة كما ذكرنا .

ومما يتجلى به التركيز قابلية التلخيص والتحويل ، وهى مما كشفت عنه الدراسات الحديثة فى حقل اللغة ، وإن أشار إليه القدماء إشارات عابرة . فمما أشار إليه القدماء تلخيص الكلام بواسطة العدول عن ذكر ما يسلم المعنى بتقديره ، ويدعو الفهم السليم إلى هذا التقدير . ومن ذلك تقدير معابر يعبر المعنى عليها فى آيات من القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : ﴿ يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم

---

(١) القصص ٢٣ ــ ٢٤

وظهورهم .. هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون ﴾[1] . فبين جزئى الآية ، وفى مكان النقط ، لابد من تقدير جملة نحو : « يقال لهم » . ومثله ما يقدر في قوله تعالى : ﴿ أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون .. يوسف أيها الصديق أفتنا ﴾[2] والتقدير هنا : « فأرسلوه فأتاه فقال له » . وكذلك أشار القدماء إلى ما سموه الحذف البيانى ، وهو حذف

لا تتطلبه صناعة النحو ، ولكن يقتضيه المعنى ، نحو قوله تعالى ﴿ واسأل القرية ﴾ ، وهذه سياسة البيت الأبيض ، أو عدوان الكرملين على أفغانستان ، فعناصر الجملة متوافرة ، ومن ثم لم يكن الحذف هنا نحوياً ، ولكن المعنى يتضمن « اهل القرية » ، ورئيس البيت الأبيض ، وقادة الكرملين . أما ما كشفت عنه الدراسات الحديثة ، ولم يشتمل عليه كلام القدماء ، فهو تلخيص البنية الملفوظة (وتسمى السطحية) للبنية الملحوظة (وتسمى العميقة) . فالبنية الملفوظة في عبارة : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » تتضمن البنيات الملحوظة الآتية :

١ ــ هناك رسول
٢ ــ الرسول من عند الله
٣ ــ أنا أدعو الله
٤ ــ يصلى الله على الرسول
٥ ــ يسلم الله على الرسول
٦ ــ الرسول قال .

هذه التركيبات الملحوظة (أو القضايا الضمنية) تلخصها العبارة الواحدة الملفوظة وتعتبر ممثلة لها بالتحويل عنها . وهكذا يكون التركيز

---

(١) التوبة ٣٥
(٢) يوسف ٤٦

بكل مظاهره السابقة مظهراً من مظاهر خاصية الاقتصاد في العربية .

وكما كان تعدد المعنى والنقل والتركيز من مظاهر خاصية الاقتصاد في العربية نجد إمكان الاستغناء بالأصناف عن المفردات مظهراً اقتصادياً فيها ، يسهل به فهمها وتناولها بالدرس . ويتضح هذا في أمرين : أحدهما التصنيف ، والثانى التقعيد . وواضح أن المقصود بالتصنيف تحديد الأصناف (أى الأبواب) ، وأن المقصود بالتقعيد تجريد القواعد . ويكون التصنيف بواسطة رصد العلاقات الوفاقية والخلافية بين المفردات إذ تعين العلاقات الوفاقية على تجميع ما توافق من المفردات تحت صنف واحد ، وتعين العلاقات الخلافية على التفريق بين صنف وصنف . فإذا وصلنا إلى تحديد الأصناف (وهو شرط أساسى للدخول في التقعيد) ، أمكننا أن نجرى الملاحظة على سلوك الأصناف ، للوصول إلى إنشاء القواعد . وليست القاعدة إلا تعبيراً عن النمط السلوكى للصنف ، فالفاعل (وهو صنف) مثلاً يطرد فيه أن يكون اسما ، وأن يكون مرفوعا ، وأن يكون مسبوقاً بفعل مبنى للمعلوم ، وأن يدل على من فعل الفعل أو قام به الفعل . وكل من هذه الأمور المطردة قاعدة قائمة بذاتها ، يمكن التفكير فيها والترخص في أمرها ، بمعزل عن صويحباتها . ويتضح الطابع الاقتصادى للاعتماد على الأصناف والقواعد في أننا لو لم نعتمد عليها لكان علينا عند إرادة التعبير عن رفع الفاعل أن نلجأ إلى الكلام في المفردات ، وللزمنا أن نورد كل اسم بذاته يرد فاعلاً فنقول : زيد من قام زيد مرفوع ، وعمرو من خرج عمرو مرفوع وزينب من جاءت زينب مرفوع ، وهكذا ، حتى نورد كل اسم مرفوع وقع فاعلاً فى استعمال اللغة . ولكننا بفضل هذا الطابع الاقتصادى في العربية نستغنى عن هذا العناء بقولنا : « الفاعل مرفوع ، وهى قاعدة تصدق على زيد وعمرو

وزينب ، وكل اسم وقع أو يقع فاعلاً فى الاستعمال .

ومما يتجلى به الاقتصاد فى بنية العربية طلب الخفة ، أو ما يسمى في الدراسات الحديثة : «الاقتصاد في الجهد » وهو يعد أساساً لبعض الظواهر الصياغية في العربية : كالتأليف ، والإدغام ، والمناسبة الصوتية ، والإعلال والإبدال ، والتخلص من التقاء الساكنين ، وغير ذلك . فأما في التأليف فقد امتنع في صياغة الكلمات أن تتجاور القاف والجيم لتعارض المخرج ، لأن القاف في أقصى اللسان مع اللهاة ، والجيم في أدنى اللسان مع نطع الغار فبينهما من التنافر ما بين الواو والياء ، أو ما بين الضمة والكسرة . والجوار ثقيل في كل ذلك . وامتنع في العربية أن تتجاور الصاد والجيم لشدة تباينهما استعلاء واستفالاً ، كما امتنع أن تتجاور الدال والزاى لما بينهما من تداخل المخرج ، مما يؤدى إلى ما يسمونه التنافر اللفظى ، وهو يتنافى مع مبدأ طلب الخفة . وأما الإدغام فمن الثقل بمكان أن تظهر ما تجاور من المثلين أو المتقاربين ، فإذا قلت : « قامت تظللنى من الشمس » ، فإنك لا تستطيع إلا مع الثقل أن تعزل تاء قامت عن تاء تظللنى ، ومن ثم تقتصد في الجهد العضلى الذى يكون مع الإظهار ، فتدغم أحد المثلين في الآخر . وإذا قلت : قعدت (بسكون الدال) فمن الثقيل أن تظهر الدال وتميزها عن التاء ، وأيسر من ذلك أن تحول الدال تاء ، وتدغم إحدى التاءين في الأخرى ، وهكذا تكون الحال مع الإدغام دائما .

أما المناسبة الصوتية فيأتى الاقتصاد عنها من حيث هى حل لمشكلة من مشاكل الثقل أيضا ، فهى بمعنى ما تعد مظهراً من مظاهر طلب الخفة ، ومن مظاهرها في العربية أمور كثيرة نعد منها مايلى :

١ ــ بناء الماضى على الضم لمناسبة واو الجماعة .

٢ ــ تحريك عين المضارع المسند إلى واو الجماعة بالضم في جميع حالاته الإعرابية (حتى مع النصب والجزم)

٣ ــ تحريك لام صيغة الأمر بالضم عند إسناده إلى الواو .

٤ ــ تحريك لام الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة بالكسر لمناسبة الياء في جميع الحالات .

٥ ــ كسر لام فعل الأمر عند إسناده إلى ياء المخاطبة لمناسبة الياء .

٦ ــ تحريك كل ذلك بالفتحة لمناسبة الألف .

٧ ــ ما يعرف عند النحاة باسم « إعراب الجوار »

٨ ــ الاتباع على اللفظ دون المحل .

٩ ــ في الامالة عنصر من المناسبة .

١٠ ــ ضم الهاء فى يضربه ويرق له ، وكسرها في به .

١١ ــ تفخيم اللام في والله ، وترقيقها في بالله .

١٢ ــ تحويل تاء الافتعال إلى طاء بعض الحرف المطبق نحو اصطبر .

١٣ ــ قلب الواو ياء بعد الكسرة كما في ميزان ، وقلب الياء واواً بعد الضم كما في موقن .

وما هذه إلا أمثلة محدودة للمناسبة الصوتية ، وغيرها كثير . ولعل كل باب الإعلال والإبدال يدخل تحت عنوان المناسبة الصوتية ، التى تدخل بدورها تحت طلب الخفة ويدخل الجميع تحت عنوان خاصية الاقتصاد في العربية . فقد يكون الإعلال بالقلب ، كقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، ولم يسكن ما بعدهما ، ولم تكونا عينا فى وزن فعل (بفتح ففتح) ، أو فعل (بفتح فكسر) الذي الوصف منه على وزن أفعل ، أو في وزن افتعل الواوي أو ما آخره زيادة تختص بالأسماء ، ولم يكن أيهما أول حرفين مستحقين لهذا القلب كحيوان . وقد يكون الإعلال بالنقل ، وذلك إذا كانت الواو أو الياء عيناً للفعل أو

الاسم الجارى مجرى المضارع ، مسبوقة بساكن صحيح . فعندئذ تنقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، نحو يقوم ويبيع ومقول ومبيع ، ما لم يكن الفعل تعجباً ، أو مضعف اللام . وقد يكون الإعلال بالحذف ، إذ تحذف الواو أو الياء عند التقاء الساكنين ، وعند الاستثقال ، وتحذف إذا وقعت فاء الثلاثى المثال فى المضارع المفتوح فيه حرف المضارعة ، وفى الأمر ، وفى المصدر المكسور الفاء الساكن العين . وتحذف الهمزة مما تعدى بها في صيغ المضارع واسمى الفاعل والمفعول . ذلك شأن الإعلال ، ويبدو فيه طلب الخفة واضحاً . أما الإبدال فقد يبدل الصحيح بالصحيح كما سبق فى اصطبر ، وقد يبدل باللين كما في كساء وبناء وقائل وبائع ، وقد يبدل المد بالصحيح كما في آثر وايتمن ، أو يبدل اللين باللين كما فى عيادة وديار وحياض، أو المد كما فى غزيل ، أو يبدل المد بالمد كما فى دنانير وبويع . ومن أمثلة طلب الخفة التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الصحيح الأول أو حذف المد . ومن الواضح أن أخف حالات النطق أن يكون كل حرف متحركاً ، أو أن يتبع هذا المتحرك بساكن واحد . أما التقاء ساكنين أو أكثر فهو ثقيل ، ولاسيما إذا بدىء به النطق . واللغة التشيكوسلوفاكية مليئة بالتقاء مجموعات من السواكن تجعل نطقها صعباً على غير أصحابها . أما العربية فإنها تطلب الخفة أينما وجدتها ، وتسعى بها إلى تحقيق خاصية الاقتصاد .

ثالثا : مراوغة اللبس :

هذا الطابع الاقتصادى للعربية يفتح الطريق أمام تسلل ظاهرة اللبس ، لأن العربية تواجه الكثير من المعانى النحوية بالقليل من القرائن اللفظية (ثماني قرائن هى البنية والإعراب والمطابقة والربط والرتبة والتضام والأداة والنغمة في الكلام المنطوق) وتواجه العديد من معانى الجمل بثلاثة

أنواع من التراكيب (الخبر والإنشاء والشرط) وتواجه الكثير من العلاقات النحوية بالقليل من صور التضام ، كالموصوف وصفته والمضاف والمضاف إليه ، والحال وصاحبه ، والمميز والتمييز . وإذا كثرت المعانى وقلت وسائل التعبير عنها أصبح المعنى عرضة للتعدد بالنسبة للمبنى الواحد ، كما رأينا من قبل ، وإذا لم يكن هناك قرينة من لفظ أو معنى أو حال تعين أحد المعانى المحتملة ، فذلك هو اللبس . واللغات كلها عرضة اللبس ، وليست العربية بدعاً بينها ، ولكن العربية على لسان البليغ قادرة على مراوغة اللبس . دعنا أولاً نعرض أمثلة من اللبس ثم نثنى بشواهد لمراوغته فيما يلى :

١ ــ كلما قال النحوى : « فيها إعرابان » فهو يعنى بقوله : « فيها لبس » . ومن حق كل نص أن يكون فيه إعراب واحد .

٢ ــ قد يصلح الوصف للمضاف والمضاف إليه في وقت معاً ، نحو : كنت أقرأ في دار الكتب المصرية .

٣ ــ قد تشتبه إضافة المصدر إلى فاعله بإضافته إلى مفعوله ، نحو : زيارة الأصدقاء تسعد النفس ، إذ لا يعلم ما إذا كان الأصدقاء زائرين أو مزورين .

٤ ــ قد يحتمل المصدر المفرد النسبة إلى الفاعل أو المفعول ، نحو : أنت أولى بالإنصاف .

٥ ــ قد يصلح الضمير العائد لأكثر من مرجع ، نحو : رجا التلميذ أستاذه أن يقرأ الدرس ، وكذلك أخبر محمد علياً أن أباه قادم .

٦ ــ قد يصلح المعطوف للعطف على المضاف أو المضاف اليه نحو : الجمعية العامة لمنع المسكرات وتعاطى المخدرات ، وكذلك ذهبت إلى أبناء زيد وعمرو .

٧ ــ قد تصلح الأداة لأكثر من معنى ، وقد ذكرنا ذلك عند الكلام

عن تعدد المعنى ومن أمثلة ذلك : ما أسعدك هذه الليلة ، فهذا صالح للاستفهام والتعجب .

٨ ــ قد يتشابه المفعول الثانى لرأى بالمفعول المطلق أو نائبه ، نحو : رأيت أصدقائى قليلاً ، فهذا صالح لأن يجعل الأصدقاء قليلين ولأن يجعل الرؤية قليلة .

٩ ــ قد يتشابه الخبر والدعاء ، نحو : بارك الله فى ماله وولده .

١٠ ــ قد يتشابه العطف والمعية ، نحو : أحببت الزهر وحلول الربيع .

١١ ــ قد يصلح الظرف والمجرور لأكثر من متعلق فى الجملة الواحدة ، نحو : اشتريت مزرعة لزيد واستشهد المجاهد فى سبيل وطنه .

١٢ ــ قد تصلح الحال لأكثرِ من صاحب في الجملة الواحدة ، نحو : غادرته مقتنعاً بخطئه .

١٣ ــ قد يتشابه العطف والقسم ، نحو : والله العظيم ، والذى نفسى بيده .

١٤ ــ قد يتشابه المفعول به والمفعول فيه ، نحو أحببت يوم الخميس .

١٥ ــ قد يتشابه مقول القول والاستئناف ، نحو : لا تصدق قوله إنه لايدرى من الأمر شيئا .

وفيما يلى عرض لتغلب النص القرآنى على اللبس في بضع هذه التراكيب :

١ ــ في القرآن ما يشبه التركيب رقم ٧ ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وما أعجلك عن قومك يا موسى ﴾ ولكن القرآن أزاح اللبس بإيراد الجواب « هم أولاء على أثرى » الذى جعل ما استفهامية ، ونفى عنها معنى التعجب .

وفيه كذلك قوله تعالى : ﴿ وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ﴾ ، وقد كان توجيه الخطاب إلى المؤمنين تحديداً لمعنى الشرط ،

وصارفاً لمعنى النفي الذى يجعل المقصود « لم تنفقوا فيخلف » .

٢ ــ وفي القرآن مايمت بسبب إلى التركيب رقم ٨ ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ﴾ ، ويذهب باحتمال المعنى الثانى قوله تعالى بعد ذلك بقليل : « ويقللهم فى أعينكم » . ومنه قوله تعالى : ﴿ وادعوا ثبوراً كثيراً ﴾ إذ يحتمل أن تكون الكثرة للدعاء أو للثبور . ويذهب بالاحتمال الأول ما سبق من قوله تعالى : ﴿ لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً ﴾ ، لأن المقابلة بين واحد وكثير تجعل الكثرة للثبور .

٣ ــ وفي القرآن ما يشبه التركيب رقم ١٥ ، وذلك قوله تعالى : ﴿ ولا يحزنك قولهم . إن العزة لله جميعا ﴾ ، ويستبعد معنى مقول القول هنا بقرينة حالية من السيرة النبوية . وذلك أننا نعلم أنهم لم يقولوا ذلك . ومن هنا يكون المعنى نصا فى الاستئناف .

وهكذا يمكن للعربية أن تروغ اللبس بالقرائن ، لفظية كانت أم معنوية أم حالية ، إذا كانت أداة في يد الخبير المصرف للتعبير ، والبصير بإصابة الوضوح والدقة . أما إذا تولاها من لا يحسن سياستها ، فهى عرضة للبس ككل اللغات .

لقد نسبت إلى العربية في هذا البحث طائفة من الخصائص ، وكأنها تنفرد بها ، فلا يشركها فيها غيرها من اللغات ولكن بعض هذه الخصائص ماثل في اللغات الأخرى ، كتدرج الأنظمة والميل إلى الاقتصاد . غير أن وسائل العربية تختلف عن وسائل اللغات الأخرى لتحقيق هذه الخصائص ، ولعلها في بعض الحالات أكفأ من اللغات الأخرى بسبب هذه الوسائل .

الخليقة والسليقة

الخليقة والسليقة

يقول صاحب القاموس : الخليقة الطبيعة والناس . ويقول : والسَّلْق أثر دَبَرَة البعير إذا بَرَأت وابيض موضعها كالسَّلَق محركة ، وأثر النِّسْع في جنب البعير والاسم السليقة . ثم يقول : ويتكلم بالسليقيَّة أى عن طبعه لا عن تعلم وفي الصحاح أن الخليقة الطبيعة والجمع خلائق . ويقول ابن ابى سلمى :

ومهما يكن عند امرىء من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فإذا تدبرنا معنى كل من هاتين الكلمتين أدركنا أن الاستعمال اللغوى العام لايفرق بينهما تفريقاً كبيراً . ولكن الاستعمال اللغوى فى طبيعته ألَّا يكون دقيقا ولا محدداً لأنه كما يحتمل الحقيقة يحتمل المجاز وكما يحتمل الإطناب يحتمل الإيجاز وكما يحتمل التصريح يحتمل الإيماء والتلميح وكما يحتمل المعنى الواحد يحتمل المعنيين ففيه عدم الخصوص وعدم المحدودية وتعدد المعنى للكلمة الواحدة .

ويقابل هذا الاستعمال اللغوى استعمال آخر اصطلاحى للكلمات تتخذ الكلمة فى محيطه معنى ثابتاً لايعتوره مجاز ولاتلميح ولا تعدد وإنما يكون نصاً في الكلمة كما تكون الكلمة نصاً فيه لايزيد أحدهما عن الآخر ولا ينقص . والاصطلاح الفنى كإسم العلم من حيث صلاحيته فى المبدأ للإطلاق على أكثر من واحد فالفاعل في اصطلاح النحو غير الفاعل في اصطلاح القانون الجنائى ولكن لفظ الاصطلاح واحد فى الحالتين . بيد أن الاصطلاح الفني يختلف عن اسم

العلم من نواح معينة لأنه لابد عند استخدامه من مراعاة الاعتبارات الآتية :

١ ــ أن هذا الاصطلاح المستعمل لايدل إلا على مدلول واحد .
٢ ــ أن دلالته عليه إنما تكون بطريق الحقيقة العرفية لا المجاز .
٣ ــ أن هذه الدلالة لابد أن تكون جامعة مانعة لاتحتمل التوسع ولا الحصر على نحو ما يحدث أحياناً فى المفردات والأساليب غير العلمية . أى أن الدلالة لابد أن تحدد قبل الاستعمال .
٤ ــ أن يكون لفظ الاصطلاح مختصراً حتى يسهل تداوله .
٥ ــ أن يكون منسجماً قدر الطاقة مع طرق صياغة الكلمات فى اللغة التى يستخدم-فيها .

تلك هى الاعتبارات التى لابد أن تتوافر فى استخدام الاصطلاح الفنى . ولقد رأينا العرب فى تحقيقهم لأول هذه الاعتبارات أى لضرورة وحدانية المدلول ينصُّون فى تحديد كل اصطلاح قبل استعماله على المعنى الاصطلاحى الوحيد الذى يستخدم فيه ويشيرون إلى المعنى اللغوى الذى لايقصد من الاصطلاح إذا كان الاصطلاح قد خصصت دلالته على معناه الفنى بعد أن كان مستعملاً في فسحة الاستعمال اللغوى العام . فهم يقولون مثلاً : الصلاة لغة الدعاء واصطلاحاً أقوال وأفعال مخصوصة الخ .

يقول الجاحظ فى تبيان الفرق بين اصطلاحات المتكلمين وألفاظ الخطباء : « ولأن كبار المتكلمين ورؤساء الناظرين كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء : وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعانى وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له فى لغة العرب اسم فصاروا بذلك سلفاً لكل خلف وقدوة

لكل تابع ولذلك قالوا العرض والجوهر وأيس وليس وفرقوا بين البطلان والتلاشى وذكروا الهذية والهويّة والماهية وأشباه ذلك وكما وضع الخليل بن احمد لأوزان القصيد وقصار الأرجاز ألقاباً لم تكن العرب تتعارف تلك الأعاريض بتلك الألقاب وتلك الأوزان بتلك الأسماء وكما ذكر الطويل والبسيط والمديد والوافر والكامل وأشباه ذلك وكما ذكر الأوتاد والأسباب والخرم والزحاف » .

فإذا كان صاحب القاموس وصاحب الصحاح وزهير بن أبى سلمى قد ذكروا أو حددوا لنا الاستعمال اللغوى للخليقة والسليقة فإننا نحاول الآن أن نرسم استخداماً اصطلاحياً لأولاهما ونتقصى للثانية استعمالها الاصطلاحى قديماً وحديثاً ونحاول أن نستخلص لأنفسنا فهماً اصطلاحياً لها مشتقاً من هذه الاستعمالات وأن نبتدع تقابلاً بين هذين الاصطلاحين يقوم على تخصيص معنى لكل منهما لايلتقى مع معنى الآخر بالفهم العلمى .

فأما الخليقة فسنرتضى لها معنى شبيهاً بما فى استعمالها اللغوى فنقصد بها أن الانسان بطبعه مجبول على استخدام اللغة وأنه لايستطيع أن يحيا فى مجتمع إلا بواسطة هذه الأداة الخطيرة وما كان ليستطيع إلا بها أن يخرج من لعنة العزلة القاتلة التى كان يمكن ان تضرب ستاراً من الصمت والجهل التام حتى بينه وبين أمه وأبيه وصاحبته وبنيه وعشيرته التى تؤويه وتحول بينه وبين نقل أفكاره إلى الآخرين أو استقبال أفكار هؤلاء الآخرين . وقديماً لم يجد المناطقة تعريفاً للإنسان إلا أنه حيوان ناطق فجعلوا الناطقية من طبيعته كما جعلوا الحيوانية كذلك وفى القرآن أن الله بعد أن خلق آدم علمه الأسماء كلها فأعطاه بذلك ما لم يعط الملائكة الأخيار . ولقد اشتغل الناس منذ بدء المدنية بناحية الطبع اللغوى فى

تكوين الإنسان وحاولوا أن يكشفوا بعض مظاهره عن طريق التجارب التى يقومون بها على الأطفال دون سن الكلام .

يروى بلو مفيلد فى الصفحة الرابعة من كتابه اللغة أن الإغريق كانت لهم ملكة التفكير فيما يقبله الآخرون قبول التسليم وأنهم كانوا يفكرون فى أصل اللغة وتاريخها وبنيتها . ويقول إن هيرودوت المؤرخ الإغريقى أخبرنا فى القرن الخامس قبل الميلاد أن ابسماتيك أحد فراعنة مصر قد ألقى بطفلين حديثى الميلاد فى عزلة ليرى بعد أن ينطقا ما إذا كانت لغتهما التى يتكلماتها هى هذه اللغة أو تلك ورأى أنه أيّاً ما كانت هذه اللغة فإنه ستكون أصل اللغات لأن هذين الطفلين فى ظنه كانا مثلين لنشأة الإنسان الأول فلغتهما هى لغته لهذا السبب وتذهب الرواية إلى أن الطفلين نطقا أول ما نطقا بإحدى لغات آسيا الصغرى وهى اللغة الفريجية .

ويبدو أن هيرودوت قد جانب الدقة هنا في تحرى الحوادث التاريخية إما لكونه قبل الرواية قبول التسليم دون نظر فيها أو لأنه اعطاها لوناً تعصبياً لقومه . فقد تكون القصة فى أصلها صحيحة ولكن الذى أتصوره نتيجة لها أن ينشأ الطفلان على التفاهم بطريقة بدائية لا ترقى إلى لغة من اللغات المعاصرة حينئذ ولكن هيرودوت قد استبعد المصرية أن تكون أصل اللغات الإنسانية وأحل محلها لغة هندية أوربية يتكلمها قوم يقعون ولو من الناحية الجغرافية على الأقل فى المجال الحيوى الإغريقى فى ذلك الوقت .

والذى يهمنا من هذه القصة سواء أكانت صادقة أم كاذبة أن هيرودوت وحده على أسوأ الفروض أو هو ومعاصروه على أحسنها كانوا يرون أن الطفل الوليد لو ترك وشأنه لأجبرته خليقته اللغوية التي فى

تكوينه على الكلام أياً كانت لغة هذا الكلام . ومرة أخرى :

ومهما يكن عند امرىء من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تُعلم

وإن ابن طفيل لم يجعل حى بن يقظان يتكلم فحسب وإنما جعل لغته من الغنى والثمو إلى درجة مكنته من أن يفكر بها تفكيراً فلسفياً . ويحسن أن نلاحظ هنا أن حيّاً كان يتكلم العربية .

ثمة إذاً ما يمكن أن نسميه من الناحية الإصطلاحية « خليقة » ونقصد به تلبس الإنسان بطبيعة الناطقية التى فى خلقه وتكوينه ولانقصد من وراء ذلك لغة بعينها يتكلمها الإنسان وإنما نعنى أن الانسان وله هذه الخليقة صالح لأن يتكلم أية لغة من لغات هذا الكوكب الذى نعيش على سطحه . وإنما يحدد له اللغة التى يتكلمها ما يصادفه من ظروف النشأة والاكتساب وهى الظروف التى تتصل بالسليقة لا بالخليقة .

يقول بلوخ وتريجر فى الصفحة السابعة من كتابهما « تخطيط عام للتحليل اللغوى » : « إن عملية اكتساب اللغة سواء أكانت فى الطفولة (إذ يكتسب الطفل لغة أسرته) أو فى الحياة المتأخرة (حين يتعلم المرء لغة أجنبية) هى عملية واحدة فى جوهرها . فلا بد للمرء فيها أن يكون له منبع للمعلومات ولا بد أن يتعلم المرء كيف يميز عمليات النطق ويعيد أداءها حين يُمِدُّه هذا المنبع بها ويجب أن يكون المرء قادراً على تحليل عمليات النطق التى يتعلمها وتقسيمها » .

والذى يهمنا هنا هو كيفية كسب الطفل للغة لأنها هى العملية التى نستطيع من بعد على أساسها أن نقرر معنى السليقة ونقابل بينه وبين معنى الخليقة ونرى ما إذا كان معنى السليقة يتصل بالطبع أو يتصل بالتطبع . والذى يبدو لأول وهلة أن عملية اكتساب اللغة من

الناحية النفسية أكثر ما تكون شبهاً بعملية اكتساب العادات وبهذا المعنى يصح أن نصف ما يقوم به المرء من حركات وسكنات أثناء التلفظ بلغته الخاصة بأنه « عادات نطقية » . ولم يكن ابن فارس مجانباً للصواب حين قال فى الصفحة الثلاثين من كتابه الصاحبى : « تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبى العربى يسمع أبويه وغيرهما فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات » .

وواضح أن عملية الاكتساب هذه تستمر مادام الفرد عضواً فى جماعة واكتساب الفرد للغة عملية تدوم ما دامت الحياة : في الطفولة وفي المدرسة وفي الحياة العملية يتعلم كل فرد كيف يتصل بزملائه . فلا يكاد الطفل يلج باب الحياة حتى يبدأ في الحصول على أسس لغة الأم . ولأمر ما جعل الله المرأة أكثر من الرجل رغبة في الكلام وقد تكون هذه الرغبة فى نفسها خير معوان للطفل في مراحل اكتسابه للغة فهو ينتفع منها بقوة رغبتها في الكلام فيسمع كثيراً ويشارك ويحاكى ويلاحظ الصواب فى الاستعمال . ولو أن العناية بالطفل كانت من نصيب أبيه وهو أميل إلى الصمت من أمه لكانت فرصة المحاكاة عنده أقل ومن ثم يقل تقدمه في اكتساب اللغة ويقول مِرِنْجَرْ : إن النساء والأطفال أشد محافظة من الرجال من وجهة النظر اللغوية فيما يختص بتطور اللغة .

يقول لويس في كتاب له عنوانه (اللغة في المجتمع) في الصفحة الثالثة والثلاثين : « وفي خلال سنوات ثلاث أو حولها يستكمل (الطفل) المعرفة بمجموع أصواتها ونظام بنيتها ومفرداتها معرفة كافية لجعله واضحاً في تعبيره عن حاجاته الملحة ولاستجابته استجابة مناسبة لما يطلبه منه الآخرون مما يتصل بهذه الحاجات . وكل هذا الدور الإعدادي في التنشئة اللغوية يجرى في البيت بأقل توجيه متعمد من

المحيطين بالطفل .»

المسألة إذاً مسألة تدريب مستمر على نطق أصوات اللغة وعلى الإحاطة بصيغها وما يكون ضرورياً للفرد من مفرداتها وعلى معرفة طرق صياغة جملها المفيدة على غرار التدريب الذى يقوم به الراغبون في اكتساب العادات . وليس صحيحاً أن اللغة العربية فى دم العربى تظهر على لسانه ولو ولد فى بيئة أجنبية . وليس مقبولاً أن اللغة توقيفية من عند الله وأنه تعالى قضى أن تكون للعرب لغة ذات أصوات معينة وصيغ ومفردات وجمل بعينها وقضى بتفصيل عكس ذلك للفرس وبغيره مفصلاً للترك والروس والإغريق والهند وهلم جرا . وليس مستساغاً أن المرء إذ نشأ على الكلام بلغة بقى أميناً على تمثيل هذه اللغة ونطقها برغم المؤثرات الخارجية بل إن الأدلة على عكس ذلك قائمة في التاريخ العربى نفسه إذ أن نفوذ الموالى الفرس على لغة العرب في صدر الإسلام ونفوذ الترك على لهجات العرب فى عصرهم الحديث يدلان دلالة واضحة على أن التشيء فى لغة ما قد يلحق التعديل بعض عاداته النطقية إذا دفعه الاستعمال إلى عادات نطقية أخرى لتحل محلها .

وإذا كان صحيحا أن الطفل يكتسب اللغة بالاحتكاك بمن حوله فيتعلم بالمشاركة والمحاكاة فإن هاتين الأداتين (المشاركة والمحاكاة) تؤثران في الكبير كما تؤثران في الطفل. وإذا كان أثرهما في الطفل هو أعانته على مطابقة الاستعمالات فى داخل الأسرة التى هى مجتمعة وعالمه فإن الكبير سيجد فى فسحة الاختلاط العام أسرة تشمل المتكلمين بلهجات أو ربما بلغات مختلفة ولن تكون المشاركة والمحاكاة هنا عمليتين من عوامل المطابقة فحسب وإنما قد تكونان كذلك من عوامل التشعب وعدم التجانس فى العادات النطقية للمتكلمين بلهجة واحدة . ومعنى ذلك أن العربى من

تميم إذا رحل إلى مكة فأقام بين قريش مدة من الزمان فلربما عاد إلى حيه من تميم وعلى لسانه نطق ما الحجازية فى مكان ما التميمية ولربما أقام بين بنى عمومته زمناً وهو يخالفهم فى هذا الاستعمال حتى يتعود لهجته القديمة من جديد . ولو ظفر به راوية او لغوى فى ذلك الوقت لاستنبط أن بعض بنى تميم ينطقون ما الحجازية وجعل ذلك من كشوفه اللغوية التى يبنى عليها القواعد . ولاشك أن ذلك لو حدث لكان خطأ منهجياً لايغتفر .

ويظن الكثيرون أن اللغة العربية الفصحى كانت محصورة فى شبه الجزيرة وما تاخمها فى الشمال من إقليمى المناذرة والغساسنة وأن العرب لم يكونوا قبل الإسلام يخالطون غيرهم من الأمم وأن صلة الفرس والسريان والنبط والروم بالعرب صلة لم يأت بها إلا الفتح الإسلامى ومن ثم ظلت اللغة العربية الفصحى قبل الإسلام مبرأة من نفوذ جاراتها لاتتأثر بهن ولا تؤثر فيهن وأن العربى قبل الإسلام كان ينطق الفصيح ولايعلك كلمة

أجنبية مهما كانت الظروف ولكن العربى فيما بعد الإسلام فقط « لان جلده » على حد تعبير أبى عمرو بن العلاء حين خاطب أبا خيرة الأعرابى . وهذا خطأ لاشك فيه . وإن وجود بعض الكلمات ذات الأصل الفارسى أو الرومى فى القرآن نفسه لدليل على أن هذه الكلمات قد دخلت لغة العرب قبل الإسلام بمدة كانت كافية لصيرورتها كلمات عربية تستحق شرف الورود فى صلب نص دينى عربى معجز كالقرآن الكريم . ثم هو دليل كذلك على أن التأثير والتأثر عمليتان قديمتان فى علاقة اللغات بعضها ببعض وأن ما تجربه اللغة العربية الآن من تعرض لنفوذ اللغات الأجنبية لايستحق كل هذا الجزع من جانب أحبار اللغة لأنه ظاهرة اجتماعية لغوية جربتها العربية فى الجاهلية والإسلام ولاتزال

تجربها حتى اليوم . وهذا دليل أيضا على أن اللحن فى صدر الإسلام إن كان قد دفع إلى دراسة اللغة التى ورد بها القرآن فما كان ينبغى أن يتعدى ذلك إلى أن يكون دافعاً إلى تكريس حالة اللغة العربية التى كانت عليها في الجاهلية تمجيداً زاده سوءاً ماجربه العرب في العصر التركي من جهل وانصراف عن البحث العلمى حتى شهدت الأيام الأولى من نهضتنا العلمية أناسا ذوى آراء غريبة فى اللغة يرون من صالحها أن تظل متحجرة لاتقبل التطور وقد عادت آراؤهم على دراسة اللغة العربية وعلى هيبة أهل اللغة بأوخم العواقب .

إذاً فقد كان العربى دائماً ولايزال يتعلم لغة أسرته طفلاً ثم ينمو ويضرب فى أرض الله ويخالط قوماً على غير لهجته أو على غير لغته فيؤثر فيهم ويتأثر بهم ثم يعود إلى أهله وقد عدّل من عاداته اللغوية فيؤثر فيهم حيناً ويصحح نطقه بصحبتهم حينا آخر .

ولم تكن الموجة التى سموها شيوع اللحن فى صدر الإسلام إلا واحدة من هذه الموجات التى التقى العرب فيها بالمتكلمين بلغات أجنبية وأغلب الظن أن هذه الموجة لو لم تدفع العرب إلى دراسة اللغة في ذلك العصر لكانت اللغة العربية التي ندرسها الآن على صورة أخرى أحدث عهداً في التاريخ ولكانت مصادر قواعدها أشعاراً يمنعون الآن الاحتجاج بها في النحو واللغة بل لربما صح الاحتجاج بشعر البارودي وشوقي وحافظ وغيرهم على نحو ما يفعل الغربيون من الاحتجاج بلغة المعاصرين من أهل الأدب من بينهم .

ولكن بعض علماء اللغة العربية يصور الأمور في صورة ملحمة جبارة يشتبك فيها العرب بالأجانب وقد نسبوا للعرب فيها من صدق الطبع في العروبة ما كان يجعلهم يعجزون حتى عن ترديد الكلمة التي

أرادوا أن ينطقوها نطقاً مغايراً للصوائب .

يقول ابن جني : « أخبرنا أبو اسحق ابراهيم بن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتابه الكبير في القراءات قال : قرأ عليّ أعرابي بالحرم « طيبى لهم وحسن مآب » فقلت له طوبى فقال طيبى فأعدت فقلت طوبى فقال طيبى فقلت طوطو قال طى طى . أفلا ترى إلى هذا الإعرابي وأنت تعتقده جافياً كزًّا لا دمثاً ولا طيعا كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هزّ ولا تمرين ؟ وما ظنك به إذا خلى مع سومه وتساند إلى سليقته ونجره ! »[1] فنحن نرى أن السليقة عند ابن جنى قد منعت الأعرابى من نطق كلمة فى القرآن كما هى وإن ابن جنى ليُشيد بهذه السليقة برغم هذه الحقيقة التى فى الخبر . فما هى تلك السليقة المدهشة ؟ وأى نوع من السحر هى ؟ بل فى أى قسم تقع من أقسام البطولات ؟

إن العلماء يختلفون فى معناها بين الطبع والاكتساب وإن كان القائلون بالطبع فيها كثرة . وقد مر بنا الاقتباس الذى أخذناه من خصائص ابن جنى عن الأعرابى الذى لم يستطع أن يحوّل الخطأ الذى فى طيبى إلى الصواب الذي فى طوبى . ويمكن أن نضيف إلى ذلك اقتباسات أخرى من كتاب قدماء ومحدثين يرون أن الغريزة طبع .

١ ــ قال عمار الكلبى :

ماذا لقينا من المستعربين ومن ... قياس نحوهم هذا الذى ابتدعوا
ان قلت قافية بكرا يكون بها ... بيت خلاف الذى قاسوه أو ذرعوا

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ٧٧

قالوا لحنت وهذا ليس منتصبا ... وذاك خفض وهذا ليس يرتفع
وحرضوا بين عبدالله من حمق ... وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم ... وبين قوم على اعرابهم طبعوا
ماكل قولى مشروحا لكم فخذوا ... ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أرضى ارض لاتشب بها ... نار المجوس ولا تبنى بها البيع

٢ ــ يقول صاحب المزهر في الصفحة التاسعة بعد الثلاثمائة من جزئه الثانى « وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حِسٍّ هؤلاء القوم وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ما لا نلاحظه نحن على طول المباحثة والسماع » .

٣ ــ قدّمنا ان صاحب القاموس يقول في مادة (سلق) : « ويتكلم بالسليقية أى عن طبعه لا عن تعلم » .

٤ ــ يقول ابن فارس فى الصفحة الثالثة والعشرين من الصاحبى « وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب » .

٥ ــ وفي الصفحة الثانية من كتاب إحياء النحو للأستاذ ابراهيم مصطفى : « وتأليف الكلمات فى كل لغة يجرى على نظام خاص بها لاتكون العبارات مفهمة ولا مصورة لما يراد حتى تجرى عليه ولاتزيغ عنه .

والقوانين التى تمثل هذا النظام وتحدده تستقر فى نفوس المتكلمين وملكاتهم وعنها يصدر الكلام فإذا كُشِفَتْ ووُصفت ودُونت فهى علم النحو » .

٦ ــ وفي الصفحتين الرابعة والسبعين والخامسة والسبعين من كتاب اللهجات العربية للدكتور ابراهيم انيس : « ولايعقل ان صاحب السليقة اللغوية يخطىء إلا إذا نطق بلغة خاصة يتمسك فيها لقواعد وأصول لا تراعى في حياته العادية حين ينطلق على سجيته » .

نحن نلحظ أن الشاعر فى أول هذه الاقتباسات يرى نفسه مطبوعاً على الإعراب فلو أراد أن ينطق بما يعارضه لما استطاع إلى ذلك سبيلاً مثله فى ذلك مثل الذى جُبل على أن يفرز جسمه العرق فلو أراد أو أراده إنسان أن يفرز من مسامه عطراً لحالت الطبيعة بينه وبين ذلك لأن الطبع يغلب التطبع كما يقولون . فالعربى في رأيه يعرب لأنه عربى لا لأنه اكتسب لغة العرب . وليت هذا كان يعد من مبالغات الشعراء ، إذاً لكان مقبولاً وطريفاً . وكان يمكن أن يصبح مبالغة شعرية لو أن علماء اللغة لم يؤيدوه فيما ذهب إليه .

فالسيوطى يرى أن العرب في كلامهم يلاحظون بالمنة والطبع ما لا نلاحظه نحن بطول المباحثة والسماع . فهم يلاحظون رفع الفاعل ونصب المفعول وأعراب المضارع وبناء الماضى واتباع الوصف والعطف والتوكيد والبدل وهلم جرا . وتلك أمور تقتضى متعلم العربية أن ينتبه إليها إذا أراد أن يكون كلامه صحيحاً من الناحية النحوية . وصاحب القاموس لايكتفى بإثبات الطبع وإنما يقوى ذلك بنفى التعلم والمقصود بالتعلم اكتساب اللغة في الصغر أو فى الكبر على حد سواء . ولاشك أن الناشيء العربى فى كل قبيلة كان كما يقرر ابن فارس يأخذ اللغة تعوداً أى تعلماً واكتساباً ولكن ابن فارس لم يحافظ على نقاء هذا الرأى في نفسه حتى رأيناه يصف قريشاً بقوله : « فأجتمع ما تخيروا من تلك اللغات

إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها » وما كان أجدر ابن فارس بالبقاء على الرأى الأول الذى نقله عنه السيوطى وآخرون .

وقد رأينا أستاذين معاصرين من ذوى البصر باللغة قد انحازا إلى جانب الطبع . فأما الاستاذ ابراهيم مصطفى ففى كلامه عن النظام النحوى للغة رأى أن هذا النظام يستقر فى نفوس المتكلمين وملكاتهم . وأن كلامه هذا وإن لم يركن صراحة إلى القول بالطبع ليبدو في استعمال كلمة الملكة والنفس فيه من الغموض ما لم يجعلنى أطمئن اطمئناناً تاماً إلى سلكه في عداد القائلين بالاكتساب . ولذا رأيت أن أضعه بين القائلين بالطبع وأنبه إلى موقفى منه . وأما الدكتور أنيس فيرى من غير المعقول أن يخطىء صاحب السليقة اللغوية . وإننى بعد أن نشأت على التكلم بلهجة بلدى بالصعيد وبعد أن بقيت في بلدى هذا حتى الثانية عشرة من عمرى جئت إلى القاهرة فأقمت فيها وكنت أعود إلى بلدى في فترة محددة من صيف كل عام تجعلنى أستعيد اللهجة إلى ذاكرتى . ومع ذلك أجدنى الآن برغم نشأتى في اللهجة أقف في كلامى وسطاً بين لهجة القاهرة ولهجة الكرنك يخطئني المتكلمون بكليتهما في بعض الأصوات والتراكيب والتعبيرات . فإذا صح أن صاحب السليقة لايخطىء فإننى إذاً غير صاحب سليقة لا في القاهرة ولا في الكرنك إلا إذا قيل بإن لكل امرىء سليقته الخاصة . وتلك مسألة أخرى على أى حال .

ولقد سبق أن قدمنا اقتباسات تقول أن اللغة تكتسب وكانت هذه الاقتباسات لكتاب أمريكيين وبريطانيين وعرب . ونحب أن نضيف إلى ذلك اقتباساً من خصائص إبن جنى إذ يقول في الصفحة الخامسة بعد الأربعمائة من جزئه الأول : « وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع

في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقى ما يرد عنها وعلى ذلك العمل في يومنا هذا لأنا لانكاد نرى بدوياً فصيحاً .» فالفصاحة عند إبن جنى عادة لا أكثر ولا أقل أى أن السليقة عنده اكتساب وتعود ولو أنها كانت في نظره طبعاً أو سجية أو نحيزة كما كانوا يقولون لما جعل إبن جنى في أبواب خصائصه باباً عنوانه كما يلى : « باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه» . والانتقال في نظره يكون إلى لغة أخرى إما فصيحة أو فاسدة ، فإذا كان الانتقال إلى لغة فصيحة جرى الاحتجاج بكلامه بها وإن كان إلى لغة فاسدة لم يحتج بكلامه . ورأى إبن جنى هذا يعطى الحق لمن تمكن من العربية من أدبائنا المعاصرين أن يحتج بكلامه لأن حكمه حينئذ حكم من إنتقل لسانه من القدماء إلى لغة فصيحة .

ولو كانت السليقة طبيعة في العربى ما وجد اللحن ولو تعاونت على إيجاده عوامل الأرض والسماء. والذى لاجدال فيه أن اللحن كان معروفاً قبل الإسلام وفي وقت ظهوره وأنه كان جائزاً حتى من سادة العرب وأشرافهم .. ففى الجزء الأول من الجامع الصحيح للسيوطى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أنا أعرب العرب ولدتنى قريش ونشأت فى سعد بن بكر فأنَّى يأتينى اللحن ؟ » وإن نفى اللحن عنه صلى الله عليه وسلم ليعنى أن اللحن كان ظاهرة معروفة حينئذ وأن بعض سادة العرب كانوا يلحنون . ولذلك رأى عليه السلام أن ينص على أنه غير هؤلاء الذين يصدر اللحن منهم . وقد لحن رجل فى حضرته عليه السلام فقال صلى الله عليه وسلم لمن حوله : « أرشدوا أخاكم فقد ضل » وإن شعراء العربية كانوا موضع اتهام في الجاهلية والاسلام فقصة بيت النابغة الذى بدأ فيه الإقواء قصة شهيرة وأشهر منها قصة الفرزدق

وعبدالله إبن أبي إسحق الحضرمي النحوى . ويقول ابن فارس : « وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط فما صحح من شعرهم فمقبول وما أبته العربية وأصولها فمردود . بلى للشاعر إذا لم يطرد له الذى يريده في وزن شعره أن يأتى بما يقوم مقامه بسطاً وإختصاراً وإبدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحنا .» وكان عبدالملك يقول : « شيبنى ارتقاء المنابر وتوقع اللحن .» وقد عابوا على مالك ابن انس في مخاطبة العامة : « مطرنا البارحة مطراً أى مطراً » وكان الحجاج يقول ليحيى بن يعمر النحوى : « أتَرَانى ألحن ؟ » .

نخلص من كل ذلك إلى أن السليقة هى إكتساب اللغة في مرحلة خاصة من حياة الإنسان هى مرحلة الطفولة أى أن تعلم الطفل لغة أمه هو السليقة التى كان العرب يتكلمون عنها وإن أخطأ بعضهم فى تعريفها بالإكتساب والتعلم ونحا بها نحو الطبع والجبلة فأما مرد الطبع والحيلة في اللغة فإلى أن الإنسان بطبعه حيوان ناطق من شأنه ومن طبعه أن يتخذ لنفسه لغة أىَّ لغة فلا يتحتم أن تكون عربية أو فارسية أو هندية أو غير ذلك . وناحية الطبع هذه هى التى إصطلحنا من أول الأمر على أن نسميها الخليقة . فالخليقة إذاً تدفع إلى السليقة أى أن طبع الناطقية يدفع إلى اكتساب لغة بعينها فالخليقة والسليقة معا هما العنصران اللذان تتكون منهما شخصية المتكلم . بل إننا لو جعلنا معنى الخليقة ينصرف إلى كل ما يولد المرء به من طبائع ، وصرفنا معنى السليقة إلى كل ما يكتسبه المرء من بيئته كالعادات والتقاليد والتدريب والمعلومات لكانت الخليقة والسليقة ملاك شخصية الإنسان لا باعتباره متكلماً فحسب وإنما باعتباره فرداً يعيش في مجتمع . وإن دراسة الخليقة اللغوية لمن صلب منهج الإجتماع وإن دراسة السليقة اللغوية لمن صلب منهج اللغة .

« تشقيق المعنى »

تشقيق المعنى

كل دراسة للغة لابد أن تتجه إلى الكشف عن المعنى وكل نشاط في دراسة اللغة لابد أن يتجه إلى فحص المعنى والكشف عنه كشفاً واضحاً . غير أن دراسة المعنى هذه قد إختلفت وجهة النظر إليها بإختلاف المفكرين فللفلاسفة نظرة إلى المعنى وللنفسيين أخرى وللغويين ثالثة وهلم جرا فأما الفلاسفة فيعالجون المعنى في كلامهم عن الإبيستيمولوجيا وهي فرع من الفلسفة يدور حول نظرية المعرفة ويدخلون إلى الكلام في مشكلة المعنى من مدخل العلاقة بين الدوالّ والمدلولات وهذا الاتجاه واضح جداً في كتاب كتبه أوجدن وريتشارد وسمياه The Meaning of Meaning أو يتخذون هذه الدراسة فرعاً من فروع المنطقية الإيجابية Logical Positivism فيتكلمون عن المعنىٰ في معرض النظر في تحديد الكلمات المستعملة في قضايا المنطق ويتضح هذا الإتجاه في كتاب كارناب الذي عنوانه Logical Syntax ويشرحه أيضاً كتاب جود A Critique of Logical Positivism . وأما النفسيون فإنهم يشرحون مسلك النفس في الربط بين الرموز وبين ما يقصد بها فيجعلون دراسة المعنى دراسة لعملية عقلية صرف وأشهر المدارس النفسية التي ارتبطت برأي خاص في هذا الربط مدرسة السلوكيين . وأما اللغويون فما زالوا يتكلمون عن المعنى في ظل الفلسفة حيناً وفي ظل الدراسة النفسية حيناً آخر حتى أهل فجر الدراسات اللغوية الحديثة ونشأت دراسة خاصة تسمى السيمانتيك Semanties أو نظرية المعنى .

وإذا كان الكشف عن المعنى هو الهدف الذي تتجه إليه دراسة

كل فرع من فروع البحث اللغوي على حدة فإن اللغويين قد شققوا المعنى إلى ما يسمى معنى الوظيفة ومعنى المعجم والمعنى الاجتماعي وجعلوا من معنى الوظيفة معنى الصوت في الكلمة ومعنى المقطع منها ومعنى النغمة حين النطق ومعنى صيغتها الصرفية ومعنى بابها النحوي كما جعلوا المعنى المعجمي هو معنى الكلمة بالنسبة لمدلولها الذي تدل عليه أي مع صرف النظر عن صيغتها وبابها إلخ وجعلوا معنى الدلالة هو المعنى الاجتماعي المقصود من الكلام المفيد الذي قد يكون مركباً من كلمة واحدة أو من جملة طويلة تتألف من عدد كبير من الكلمات وجعلوا الوصول إلى هذا المعنى الاجتماعي يتم بطريق التحليل الدقيق للملابسات المصاحبة للنطق والتي تسمى Context of Situation وسيرى القارىء كل ذلك مفصلاً فيما بين صفحتي ١١٦ و ١٢٦ من كتابي « اللغة بين المعيارية والوصفية » فليرجع إليه إن شاء .

وهدفي من هذا المقال أن أصنع تخطيطاً جديداً لتشقيق المعنى ينبنى في أساسه على ما قال به هؤلاء اللغويون وينفرد بمنهج خاص في تحديد بعض المصطلحات العربية وفي الانتفاع بها في الأغراض العملية لهذا المقال . وأول شيء أنني أريد أن أتوقي إستخدام لفظ الجملة لأن هذا اللفظ محمل بحمل ثقيل من تقاليد الاستعمال في النحو والبلاغة والمعجم ومن ثم لن يكون من السهل على القارىء أن يجاري استعماله استعمالاً اصطلاحياً جديداً لو أطلقناه بمعنى إصطلاحي جديد . ولهذا سأستخدم لفظ المنطوق ليدل على مفهوم الجملة وليدل كذلك على أن المعنى الذى ندرسه هنا هو معني نص حيّ يجرى على اللسان ولايستخرج من كتاب فكل ما يلفظه المتكلم بقصد الاستعمال اللغوى منطوق بالمعنى الذى نطلقه هنا . ونحب الآن أن ندرس المعنى الذى في

هذا المنطوق بواسطة تشقيقه إلى ثلاث نواح هامة هي الوظيفة والإطلاق والقصد .

فأما الوظيفة فهى معنى الصوت ومعنى الحرف ومعنى المقطع ومعنى الظاهرة الموقعية من ظواهر الكلام ثم هى معنى الأدوات والملحقات والصيغ ثم هى معنى الأبواب النحوية وسنحاول شرح ذلك . فأما الصوت فإنه يؤدى وظيفة هامة في المنطوق من حيث يتميز المنطوق عما يشبهه بما به من أصوات وقد يكون معنى المنطوق متوقفاً على صوت واحد من أصواته كالفرق بين نال ومال أو على صفة من صفات أحد أصواته كالفرق بين الجهر والهمس في زاد وساد وإذا أمكن للصوت أو صفته أن يكون دعامة يقوم عليها معنى المنطوق فلاشك إذاً أن الصوت ذو معنى فى نفسه وهذا المعنى هو وظيفته التى يؤديها في المنطوق ويمكن تحديد هذا المعنى تحديداً سلبياً بذكر نواحى الخلاف بين الصوت وشبهه كما يمكن أن يحدد تحديداً إيجابياً بذكر نواحى الخلاف بين الصوت وشبهه كما يمكن أن يحدد تحديداً إيجابياً بذكر مخرجه وصفاته مع ربط ذلك ربطاً تاماً بالنظام الصوتى في اللغة التى ينتمى إليها هذا الصوت .

وإذا كان الصوت عملية نطقية تدخل في تركيب المنظمة الصوتية للغة فإن الحرف وحدة فكرية تدخل في تركيب المنظمة الأبجدية لهذه اللغة وإذا قام علم الأصوات Phonetics على دراسة الصوت دراسة عملية تقوم على الاستماع والتسجيل فإن علم التشكيل الصوتى phonology يقوم على دراسة الحرف دراسة نظرية تقوم على التجريد والتقسيم وإن الحرف الواحد كالنون ليضم تحته عدداً من الأصوات التى تختلف من حيث المخرج إذ يختلف نطق النون بين الإظهار والإخفاء والإقلاب وهذا مما يوضح لنا الفرق بين الصوت وبين الحرف بالمعنى الذى نقصده منهما في هذا المقال .

وكما يفرق بين المنطوق والمنطوق بتحديد وظيفة الصوت يفرق بينهما بتحديد معنى الحرف بل إن وضع اللغة في أساسه لم يقم إلا على أساس التفريق بين الحروف من حيث الوظيفة ويتضح ذلك حين نستخرج حرفاً من الكلمة (وليسمح لي القارىء باستخدام لفظ الكلمة هنا) أو نضيف إليها حرفاً أو نحل حرفاً فيها محل حرف منها فنجد المعنى يتغير بهذا الإجراء وإن المنظمة الأبجدية لكل لغة لهى أساس دراستها النظرية إذ تنبنى من الحروف كلمات اللغة وصيغها الصرفية وموادها المعجمية وأصولها وزوائدها وهلم جرا فكل ذلك تقوم دراسته على وظائف الحروف لا على وظائف الأصوات .

وللمقطع وظيفة في تحديد حدود الصيغة الصرفية وفي خلق الإيقاع الخاص الذى يمتاز به النطق بلغة من النطق بلغة أخرى فأما وظيفته في تحديد حدود الصيغة الصرفية فتتضح في التفريق بين فَعَلَ وفاَعَلَ مثلاً إذ أن الفرق بين الصيغتين فرق بين المقطع الأول في هذه وبينه في تلك إذ هو قصير في فَعَلَ متوسط في فاعل ولدراسة المقاطع وكمياتها دراسة مفصلة إرجع إلى كتابى مناهج البحث في اللغة إن شئت .

وأما وظيفة المقطع في خلق إيقاع خاص باللغة تتميز به عن غيرها فذلك متصل بالنبر لأن النبر مرتبط إرتباطاً أساسياً بترتيب المقاطع في النطق وسيأتى الكلام عن هذه الوظيفة عند ذكر وظيفة الظواهر الموقعية .

والمقصود بالظواهر الموقعية الظواهر النطقية التي يتوقف ورودها على الموقع الذي تقع فيه من المنطوق فهمزة الوصل مثلاً تظهر في مبدأ الكلام وتختفى في وسطه فظهورها مرتبط بموقع خاص وهي من ثم ظاهرة موقعية وقد فصلت الكلام في الظواهر الموقعية في اللغة العربية في كتابى

مناهج البحث في اللغة وأشهر هذه الظواهر النبر والتنغيم وذلك لوجودهما في اللغات جميعها . ويلاحظ القارىء حين يتكلم أن كل كلمة من كلمات المنطوق يعلو الصوت علواً خاصاً عند نطق أحد أصواتها وهذا العلو نتيجة لازدياد ضغط الهواء المنبعث من الرئتين عند هذا الصوت ضغطاً أشد مما في بقية الكلمة فحين نقول « الله » نلاحظ أن اللام الثانية هى أوضح أصوات لفظ الجلالة وحين نقول « محمد» تكون الحاء أوضح الأصوات وكذلك الميم الثانية في محمود والهمزة في احمد . وإن بعض اللغات ليتخذ النبر وسيلة صرفية للتمييز بين المعانى فإذا وقع النبر على المقطع الأول من كلمة Controle الإنجليزية أى على أول حرف منها فهى إسم وإذا وقع على حرف r كانت الكلمة فعلاً والمنبور حينئذ هو المقطع الأخير . أما أشهر وظيفة للنبر فهى خلق الإيقاع الخاص باللغة والذى تفتقده الأذن العربية في كلام الأجانب باللغة العربية حيث لا يمكنهم أن يحددوا أطوال الأصوات تحديداً دقيقاً فيطيلون الحركات ويقصرون المد ويفردون المشدد ويشددون المفرد ومن ثم يختل البناء المقطعى للكلام وينتفى في كلامهم الإيقاع العربى المخصوص الذى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المعنى .

والتنغيم رفع الصوت وخفضه بحسب المعنى أثناء الكلام ولكل نغمة في الكلام معناها الخاص ولو أخذنا منطوقاً مثل « يا سلام » ثم حاولنا أن نعبر بها عن معنى التأثر ثم الشك ثم التأنيب ثم السخرية وغير ذلك من المعانى لوجدنا دلالتها على هذه المعانى المختلفة ترتبط بالنغمة ولكل ذلك نغمة تخالف نغمة التأكيد ونغمة الغضب غير نغمة الغزل والأمر يختلف في النغمة عند الرجاء والتوسل وهلم جرا أى أن النغمة الخاصة المرتبطة بموقع معين من الكلام يتحكم المعنى في ورودها .

وللصيغة الصرفية معنى من حيث هى صيغة أى بقطع النظر عن

الكلمة التى توضع على مثالها ويجد القارىء فصلاً خاصاً في كتب الصرف لتحديد معانى صيغ الزيادة على حين يرد تحديد معنى الصيغ الأخرى عند إيراد كل منها دون إفرادها بفصل خاص . ونلاحظ أن المعانى المذكورة هى في الحقيقة الوظائف التى تؤديها هذه الصيغ وليست معانى كالمعانى المعجمية العرفية التى تعطى للكلمات المفردة .

أما الأبواب النحوية فليست إلا وظائف تؤديها الكلمات عند ورودها في السياق ونحن حين نعرب أى مثال من أمثلة النحو لا نقنع بكلمات المثال كما هي وإنما ننسب كل كلمة منها إلى باب نحوى خاص هو الوظيفة التى تؤديها الكلمة في السياق فنقول مثلاً ضرب فعل ماض أى أن الوظيفة التى يؤديها لفظ ضرب هنا أنه يقوم بدور الفعل الماضى في السياق ويقال نفس الكلام عند إعراب « زيد » بأنه فاعل و « عمراً » بأنه مفعول فكل هذه وظائف تؤديها الجزئيات التحليلية التى في المنطوق ولا مهرب من جعل هذه الوظائف جزءاً من المعنى العام لأننا لو تجاهلنا لم نستطع تحديد هذا المعنى ولساد الغموض في المنطوق تماماً ولكان مثلنا مثل الذى يتصدى لتشريح الجسم وهو جاهل تماماً بوظائف الأعضاء .

هنا ينتهى الكلام في الوظيفة ويبدأ في الإطلاق وهو الشق الثانى من المعنى . ومعنى الإطلاق يختلف في أساسه عن معنى الوظيفة من حيث إن الوظيفة معنى الجزىء التحليلى كالصوت والحرف والمقطع وهلم جرا وكل ذلك لا يمكن أن يدعى له وجود مستقل في اللغة ولكن الإطلاق هو المعنى العرفى الذى أعطى للكلمة بالوضع ويصلح لأن يسجله المعجم . ويمكن تحليل طبيعة هذا المعنى المعجمى الذى سميناه الإطلاق إذا نظرنا في طبيعة العلاقة بين المنطوق وبين المدلول وتفرسنا ما يقصد بلفظ الدلالة هنا .

قلنا إن العلاقة بين الكلمة وبين مدلولها علاقة عرفية اعتباطية

لا سند لها من الطبيعة ولا من المنطق . نقول لاسند لها من الطبيعة لأن العلاقة الطبيعية بين الرمز ومعناه محكومة إلى حد ما بطرق التأثير الطبيعية وما يتحكم فيها من قوانين وذلك كعلاقة النغمة الموسيقية بما تثيره في النفس من انفعال لأن هذا الانفعال هو المعنى الذى تتجه إليه النغمة وإنما قلنا لاسند لها من المنطق كذلك لأن العلاقة المنطقية بين الرمز ومعناه تتحكم فيها قوانين الفكر وذلك كالعلاقة بين أثر الأقدام على الرمال وبين ما يستخرجه قصاص الأثر من ذلك الأثر من المعانى إذا يصل استنباط معانى الأثر بتفكير معين بسيط أو معقد ولكنه منطقى على أى حال . أما العلاقة بين الكلمة ومدلولها فهى علاقة عرفية اعتباطية لا يمكن تعليلها لا بعلة غائية ولا صورية وإنما تقبل قبول تسليم ونقل لأنها نتيجة التعارف .

دعنا نسم هذه العلاقة باسم الدلالة ونقل بعد ذلك إن دلالة الكلمة على المدلول دلالة عرفية ويكون المدلول بهذا هو المراد من الإطلاق أى أن موضع الكلمة من المدلول والدلالة يكون على الوضع الآتى :

الكلمة	المدلول	الدلالة
(أى وحدة اللغة)	(أى المراد)	(أى علاقة بينهما)

وهذا المعنى المعجمى أو (الإطلاق) معنى عام جداً يقوم على فرض استقلال الكلمة والكلمة وحدة اللغة ونقصد باللغة هنا مجموع الأنظمة النحوية والصرفية والصوتية أو المعجمية أما الكلام فوحدته المنطوق لا الكلمة وإن نسبة أى معنى إلى الكلمة لا بد أن يكون على أساس دراسى لغوى بحت محروم من العنصر الإجتماعى الذى لابد أن يتوافر في حياة اللغة اليومية أى أن المعانى التى ينسبها المعجم إلى الكلمات معان غير اجتماعية من جهة وعامة من جهة أخرى . أما أنها

غير اجتماعية فلأنها لا تستخرج من الكلمات وهي في المنطوق وإنما تستخرج من الكلمات وهي منفصلة تماماً عن النطق . وأما أنها عامة فلأن الكلمة لا ينطقها الناطق في العادة إلا وله منها مقصود واحد ولكن المعجم يسوق للكلمة الواحدة عدداً من المعانى لا يمكن بحال أن يقصد جميعاً في نفس الوقت .

ولتلافي هاتين الناحيتين من نواحى النقص نلجأ إلى دراسة المقصود وهو المعنى الإجتماعى المراد من المنطوق والعلاقة بين المنطوق وبين المقصود تختلف عن العلاقة بين الكلمة وبين المدلول من حيث إن العلاقة بين الكلمة ومدلولها علاقة اعتباطية ويسرى هذا التحديد على كل المعانى الواردة في المعجم على حين نجد العلاقة بين المنطوق وبين المقصود به علاقة اجتماعية فلو كانت العلاقة بين هذين الأخيرين اعتباطية لانعدمت دقة المعنى .

والمقصود هو الشق الثالث من المعنى أى أن المعنى إما أن يكون وظيفة أو إطلاقاً أو مقصوداً ونود الآن أن نقوم بتحليل منطوق ما تحليلاً إجتماعياً لنستخرج منه المقصود أى المعنى الوحيد الذى قصد من هذا المنطوق ويتم تحليل الماجريات أو ما يسمونه Context of situation وباستخدام جدول على النحو الآتى :

المنطوق	التحليل اللغوى	الماجريات	نوع المناسبة	الأثر

وإن التحليل اللغوى للمنطوق لينحصر في خانة واحدة من خانات هذا الجدول على حين تستقل الاعتبارات الاجتماعية بثلاث منها ولن نعمد الى المنطوق كله فنحلله تحليلاً لغوياً وإنما نختار من خصائصه اللغوية ما يستحق الذكر لارتباطه بالاعتبارات الاجتماعية المتقدمة الذكر كأن يكون بالنص خطأ يثير التصحيح من السامعين أو بالمتكلم لثغة ظهرت في أحد أصوات المنطوق فأثارت الضحك . والتصحيح والضحك يوضعان هنا في خانة الأثر .

والمقصود بالماجريات كل الملابسات المادية والاجتماعية المحيطة بنطق المنطوق ويدخل فيها المتكلم والسامعون وبنوع المناسبة ما إذا كان الموقف موقف تعاون على عمل ما أو موقف زجر أو مدح أو ذم أو تحريض إلى غير ذلك . أما المقصود بالأثر فنوع الاستجابة .

وقد حللت منطوقاً معيناً في ص ١٢٢ وما بعدها من كتابى اللغة بين المعيارية والوصفية وكان هذا المنطوق « قولوا له يسكت ! » وسيكون نوع التنغيم في المنطوق ذا معنى هو جزء من المعنى العام للمنطوق ولا بد أن يدخل في تحليله . فقد يقال هذا المنطوق بصوت خافت في مناسبة اجتماعية معينة هي الخوف من أن يستدل أحد بكلام هذا المتكلم المطلوب سكوته على مكان الجماعة التى هو منها . وإذا قيلت بصوت ساخر فقد تكون المناسبة هى المفاخرة بين شخصين وهلم جرا . ثم إننا نستطيع من الماجريات أن نحدد عدد هذه الجماعة على وجه التقريب فمنها الشخص المتكلم بالمنطوق ومنها الشخص الذى تكلم الناطق عنه ومنها المخاطبون وهم ثلاثة على الأقل (اثنان عند الكلام العامى) بدليل واو الجماعة . كل أولئك إشارات إلى المعنى الاجتماعى المقصود وهو الذى قلنا إنه أخص من المعنى المعجمى .

ولن يكون العنصر الاجتماعى في المعنى إلا من خصائص النص

المنطوق أما النص المكتوب فهو داخل في ماجريات أخرى قد لا يجرى النطق فيها أبداً وقد تكون خلواً من العنصر الاجتماعى تماماً كحين يقرأ المرء وهو صامت .

لنفرض إذن أن هذا المنطوق قد جرى في معرض السخرية ولا بد حينئذ أن نضع في خانة نوع المناسبة أن الموقف كان موقفاً تطاول فيه رجل على رجل آخر بمحضر جماعة ولم يكن حقه أن يتطاول فأراد هذا الآخر أن يرد عليه فلجأ إلى النطق بهذا المنطوق الساخر الذى يوحى بأن السامعين يعلمون من نقائص هذا التطاول شيئاً كثيراً يجعلهم بموضع يمكنهم من الحكم عليه بالنقص وهكذا لايكون الشخص الآخر بحاجة إلى أن يرد عليه بنفسه وقد نضع في خانة الماجريات أن السامعين لحرصهم على الوقوف موقف الحياد لم يقولوا للمتطاول شيئاً بل صمتوا صمتاً فيه شيء من الشعور بالحرج وتراوحت نظراتهم بين الاطراق والقلق والرجاء المتجه إلى المتخاصمين أن يكفا عن اللجاج . فماذا نضع في خانة الأثر ؟ قد نضع فيه منطوقاً آخر يفوه به المتطاول كأن يقول : لا يستطيع أحد أن يسكتنى وليس عندى ما أخجل منه وقد يقول موجهاً خطابه للسامعين : أسكتونى إن كنت أقل منه شأناً أو سمعة أو جاهاً . وقد يسكت فعلاً مخافة أن يفضح الشخص الآخر بعض أسراره الشائنة .

وهنا يقع الفرق بين الإطلاق والمقصود أى بين المعنى المعجمى والمعنى الإجتماعى فلن يعمد المعجم إلى عبارة كاملة يشرح معناها وإنما يتناول الكلمات واحدة واحدة وهو حين يتناول هذه الكلمات بالشرح لا يلتقطها من موقف اجتماعى معين وإنما ينظر إليها في موقف دراسى بحت وإذا كان لنا أن نفهم عبارة « قولوا له يسكت » في ضوء شرح مفرداتها شرحا معجميا لكان مجموع معنى المفردات هو « اطلبوا اليه أن يكف عن الكلام » ولكننا

قد رأينا أن المعنى الاجتماعى لهذه العبارة يشمل ما لا يؤخذ من النص أخذاً مباشراً مثل : « أنتم تعلمون مقدار نقصه وتفوق ولهذا أنا أسخر منه » .

نخرج من هذا بنتيجة هامة هى أن المعنى هو وظيفة الجزىء التحليلى كالصوت والحرف والمقطع والظاهرة الموقعية والصيغة والباب وذلك في معرض التحليل وقد يكون هو الإطلاق في معرض المعجم فالكلمة تطلق على شيء ما فيكون هذا هو معناها أما المقصود فهو المعنى الاجتماعى الذى لا يوصل إليه إلا بتحليل المنطوق تحليلاً على النحو الذى شرحته .